

الثاني رجاها ايضا فلا يخذه الويل ولا يتزك الحاصنة  
اذا نساها فزوجها لاقبل مما يكره ولا يعود بموا الطلاق  
س يعني ان الحاصنة اذا سقطت حواها من الحصانة  
بسبب تزويج كالمروا تنقل الحرف لمن يبرها لم تطلق  
او مات زوجها فان الحصانة لا تعود لها سوى كانت  
اما وغيرها بل الحرف جيبا ياقبل ان تنقلت له واذا  
اراد من له الحصانة زواج المحزون لغيره فان كان للام فلا  
مقال للملاب في ذكر لانه نقلها هو اخصيل وان كان الخنة  
فالملاب المبع من فلذك شتم ان قوله ولا تعود الى اي حبر  
علي من ان تنقلت له بتزويجا اما لو سلمها الحصانة  
من بسبب تزويجها فانها تعود لها وتقبل قوله ولا تعود  
لها بما اذا لم يت من يبرها كما يدل عليه قوله او لم يبرها  
والا خالية ويبيد اجنا بما اذا لم تتزوج الحاصنة  
بغيرها من تزويجها لا سقطت الحصانة فحيت كان غير محرم  
كاتب الم على ما مر في دفع العاصد على الاربع اثار  
بمزا الى ان الحاصنة اذا سقطت حواها منها بالتزويج  
تبرط من ان المنكح فاسد لا يبران عليه وفيه لذلك  
وقد دخل بها فانها لا تعود لان دفع نكحها كطلاقها  
عن النكاح الصحيح قال ابن يونس وهو الصواب يبر غير  
عنه المولى بالاربع خلد بهذه المسئلة فقط  
الاسقاط يعني ان المرأة اذا سقطت حواها من  
حصانة زوجها من غير ما يقع بها ثم اذ ان اخذه بغير ذلك  
فليس لها ذلك على الشهر ورواه اذا لا سقطت عجن  
علي الطلاق والمزاد بالاسقاط السقوط بل لا استسنا  
بغيره في الاكروص في اي الا ان يكون السقوط لعزل كمرح  
لا تعود

لا تعود مع على القيام بالمحبون او غرم لمن اوجح العرس  
او سفر زوجها بها بغير طائفة او رج الويل من سفر النقلة  
فما اخذه من هو يبره يبر والهره للعرس ايات  
صحت او رجعت من سفرها او عدا لغيرها بقرب زوالها  
الا ان تنزكه بغير السنة ويحوا فلا تلخزه من هو يبره  
الايبر موته وانتقاله الي غيره الكرمي او يكون الولد  
خالية س يعني ان الام اذا تزوجت ودخل بها زوجها فانها  
لكون الحلات تم فارقا الزوج الام فان المحزون ربه اليها  
ولا مقال للاب ولا كراد اما ان الحرة او تزوجت  
والام خالية من الموانع في حق من الاب ولا مضموم  
الحرة ولا للام ولا المموت بل تزوج الحرة وبقيت الموانع  
المسقطه الحصانة كذا في قوله قال او لم يت من تنقلت  
له الحصانة وقد حلي من قبله لكان اشمل اولتا يها  
قبل علمه س يعني ان الحاصنة اذا تزوجت ودخل  
بها الزوج ثم طلقتا او مات عنها قبل علم من  
انتقلت الحصانة اليه فانها تستمر للحصانة ولا مقال  
لكن بغيرها ومضموم قبل علمه اية اذا علم من بغيرها انه  
لا مقال له من باب اولي بشرطه وهو محلي عام كما مر  
عند قوله الا ان يبر وسكت العام في تقدير مضموم كلامه  
هنا كما مر ويعتبر في اجاب بان ما من المانع وال  
فلا فرق بين العام او اقل وما مر من ان العام مسقط  
فيما اذا لم يزل المانع وهو اولي والحاصنة في حق  
ثقتة س يعني ان الحاصنة اما كانت او غيرها لها  
ان تقبض نفقة المحزون ويجب ما يحتاج اليه من ابيه